A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

PCT/WG/8/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 مارس 2015

معاهدة التعاون بشأن البراءات
الفريق العامل

الدورة الثامنة
جنيف، من 26 إلى 29 مايو 2015

تعيين الإدارات الدولية

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

ملخص

1. تحتوي هذه الوثيقة على معلومات محدثة عن المناقشات الجارية في الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية (PCT/MIA) وفي اجتماع الإدارات الدولية نفسه حول الشروط التي ينبغي أن تستوفيها المكاتب لكي تجري البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بالمستوى اللازم من الجودة، وحول الطريقة التي يمكن بها تحسين التعبير عن هذه الشروط في معايير تعيين المكاتب باعتبارها إدارات بحث دولي وفحص تمهيدي دولي.

معلومات أساسية

إجراءات التعيين

2. اعتمدت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في دورتها السادسة والأربعين تفاهما على الإجراءات الجديدة لتعيين إدارة دولية (الوثيقة PCT/A/46/4 والفقرات من 18 إلى 26 من الوثيقة PCT/A/46/6) على النحو التالي:

"إجراءات تعيين الإدارات الدولية:

(أ) يُوصى بشدة المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية ("المكتب") الذي يطلب التعيين بأن يحصل على المساعدة من إدارة واحدة أو أكثر من الإدارات الدولية القائمة لإعانته على تقييم مدى استيفائه المعايير قبل تقديم الطلب.

(ب) وينبغي أن يُقدَّم أي طلب لتعيين مكتب ما إدارةً دوليةً قبل الموعد المقرر بوقت كاف لتنظر فيه جمعية معاهدة البراءات، لإتاحة الوقت للجنة التعاون التقني لتستعرض الطلب استعراضا كافيا. وينبغي للجنة التعاون التقني أن تجتمع بوصفها هيئة خبراء حقيقية قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انعقاد جمعية معاهدة البراءات، في أعقاب دورة الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات (التي تُعقد عادةً في شهر مايو أو يونيو تقريباً من كل عام) إذا أمكن ذلك، لكي يُسدي خبراؤها المشورة بشأن الطلب إلى جمعية معاهدة البراءات.

(ج) وعليه، ينبغي أن يرسل المكتب التماسا لاجتماع لجنة التعاون التقني إلى المدير العام في موعد يفضّل ألا يتجاوز 1 مارس من السنة التي ستنظر فيها جمعية معاهدة البراءات في الطلب، وفي جميع الحالات في موعد يتيح للمدير العام الوقت الكافي لإرسال رسائل الدعوة إلى اجتماع اللجنة المذكورة قبل شهرين على الأقل من افتتاح الدورة.

(د) وينبغي تقديم أي طلب من هذا القبيل على أساس أن المكتب الطالب للتعيين يجب أن يستوفي جميع معايير التعيين الموضوعية في وقت تعيينه من قِبل الجمعية، ويكون مستعداً لبدء العمل بوصفه إدارةً دولية في أقرب وقت ممكن على نحو معقول بعد التعيين، بما لا يتجاوز 18 شهراً تقريباً بعد التعيين. وفيما يخص شرط أن يكون لدى المكتب الطالب للتعيين نظام لإدارة الجودة وترتيبات داخلية للمراجعة وفقا لقواعد البحث الدولي الجاري بها العمل، فعند انعدام ذلك النظام وقت التعيين من قبل الجمعية، يكفي أن يكون قد خُطط للنظام بشكل كامل، ويُفضَّل أن تكون هناك أنظمة مماثلة مستخدمة في أعمال البحث والفحص الوطني لإبراز الخبرة المناسبة.

(هـ) وينبغي أن يحيل المكتب جميع الوثائق الداعمة لطلبه المقدمة إلى لجنة التعاون التقني لتنظر فيها إلى المدير العام قبل شهرين على الأقل من افتتاح دورة لجنة التعاون التقني.

(و) وينبغي أن يُحال بعد ذلك أي طلب من هذا القبيل إلى جمعية معاهدة البراءات (التي تنعقد عادةً في شهر سبتمبر/أكتوبر تقريباً من كل عام)، إلى جانب أي مشورة تصدر عن لجنة التعاون التقني، بهدف البت في الطلب."

معايير التعيين

3. نوقشت مسألة معايير التعيين لأول مرة خلال الدورة الحادية والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية، المنعقد في تل أبيب في فبراير 2014. واستخلص الاجتماع أن "المسألة الأساسية المطروحة هي ضمان أن المكاتب قادرة على إجراء بحث دولي وفحص تمهيدي دولي بالمستوى اللازم من الجودة" وأوصت بإحالة شروط هذه المسألة والطريقة التي يمكن بها تحسين التعبير عن معايير التعيين إلى الفريق الفرعي المعني بالجودة. ولُخص الموضوع على النحو التالي:

"49. واتفقت الإدارات على أنه من السابق لأوانه التوصية بإدخال أي تغييرات على معايير التعيين. وقالت إن المسألة الأساسية المطروحة هي ضمان أن المكاتب قادرة على إجراء بحث دولي وفحص تمهيدي دولي بالمستوى اللازم من الجودة. إلا أنه لم تتضح بعد كيفية قياس ذلك على نحو أكثر فعالية. وعلى وجه الخصوص، ذكرت إدارات عديدة أن أعداد الفاحصين، سواء عددهم الإجمالي أو عددهم في كل مجال تقني، ليست عاملاً حاسماً في الجودة. وذكرت إحدى الإدارات، رغم اتفاقها مع هذه النقطة، أن عوامل كثيرة قد تغيرت منذ السبعينيات، بما في ذلك أنواع التكنولوجيا داخل الطلبات، وأحجام التقنية الصناعية السابقة، واللغات المتوقع البحث بها، والتكنولوجيا المتاحة للمساعدة في البحث. وقد يكون من المفيد وضع أسس معيارية لتحديد كيف أثّرت هذه العوامل في الفاحصين في شتى مجالات التكنولوجيا وفي مختلف المكاتب. كما أن طول الفترة الزمنية التي قامت فيها المكاتب بإجراء عمليات البحث والفحص على الصعيد الوطني وعدد مرات القيام بذلك قد يكون أحد عوامل ضمان توفر الخبرة المناسبة. ويمكن النظر في إجراء تقييمات عشوائية لجودة البحث والفحص على الصعيد الوطني.

50. وأشارت بعض الإدارات إلى أن الأحكام الواردة في الفقرات من 11 إلى 15 في الفصل 21 تكفي لضمان أن الإدارات لديها الموارد المناسبة لتعمل بفعالية، وأنه إذا كانت هناك حاجة إلى أي تغيير، فينبغي توفر قدر أكبر من الشفافية في التدابير المتخذة لإثبات أن هذه الشروط مستوفاة.

51. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن المتعاقدين الذين قاموا بأعمال البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي نيابةً عن إدارة ما ينبغي معاملتهم على قدم المساواة مع موظفي تلك الإدارة، مشيرةً إلى أن الإدارة هي المسؤولة عن ضمان أداء المتعاقدين للدور المناسب في استيفاء شتى الشروط الضرورية.

52. وإذا كان يتعين الاتفاق على معايير جديدة، أشارت الإدارات إلى ضرورة وجود تدابير انتقالية مناسبة لإتاحة الوقت الكافي للتكيف دون التسبب في أي تعطيل للمكاتب أو لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

53. وأشارت الإدارات إلى الرغبة المتزايدة في التدريب الفعال للفاحصين، الذي حظي بمزيد من المناقشة في البند 9 أدناه.

54. وأوصى الاجتماعُ الفريقَ الفرعي المعني بالجودة بمواصلة النظر فيما يلزم من شروط الجودة كي تؤدي الإدارة مهامها على نحو فعّال وفي كيفية التعبير عن هذه الشروط في معايير التعيين تعبيراً أفضل."

4. وأيد الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في دورته السابعة المنعقدة في جنيف في يونيو 2014 هذه التوصية. وقد لخّصت مناقشات الفريق العامل على النحو التالي (الفقرتان 51 و52 من الوثيقة PCT/WG/7/29):

"51. وفيما يتعلق بمعايير التعيين الموضوعية، وافقت جميع الوفود التي أخذت الكلمة على التقييم الوارد في الوثيقة PCT/WG/7/4 ومفاده أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة تقديم أية اقتراحات ملموسة لإجراء تغييرات على المعايير الحالية. وأعرب عدد من الوفود عن آراء أولية حول بعض القضايا المتعلقة بالمعايير الموضوعية الجديدة المحتملة الواردة في الوثيقة PCT/WG/7/4. ورأى عدد من الوفود أنه لا حاجة إلى وضع معايير جديدة وأن "الإنفاذ" السليم للمعايير الحالية قد يكون كافيا.

52. وكان هناك اتفاق واسع في الفريق العامل على الحاجة إلى مزيد من المناقشات المستفيضة بين الدول الأعضاء حول القضايا المطروحة، ومنها على وجه الخصوص متطلبات الجودة المناسبة التي ينبغي أن يستوفيها مكتب ما ليعمل بفعالية كإدارة دولية وكيف يمكن التعبير عن هذه المتطلبات بشكل أفضل في معايير التعيين. ولاحظ الفريق العامل أن اجتماع الإدارات الدولية أحال هذه المسألة إلى فريقه الفرعي المعني بالجودة لمزيد من الدراسة واتفق على انتظار نتائج المناقشات في ذلك الفريق الفرعي وفي اجتماع الإدارات الدولية قبل مواصلة النظر في المسألة في دورته المقبلة في 2015."

5. ويمكن الاطلاع على المناقشات بالكامل في الفقرات من 119 إلى 177 من تقرير الدورة (الوثيقة PCT/WG/7/30).

المسائل

6. واصل الفريق الفرعي المعني بالجودة في اجتماعه غير الرسمي الخامس المنعقد في طوكيو في فبراير 2015، مناقشة شروط العمل بفعالية كإدارة والطريقة التي يمكن بها تحسين التعبير عن معايير التعيين. وتحضيرا لهذا الاجتماع أعد المكتب الدولي وثيقة ليناقشها الفريق الفرعي تحتوي على الاعتبارات التالية:

(أ) ركز العديد من التعليقات المقدمة حتى الآن، سواء في الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات أو في الفريق الفرعي المعني بالجودة، على صعوبة التعبير عن شرط مستوى جودة نتائج العمل في أرقام لا تعد مقياسا مباشرا لهذه الجودة، مثل عدد الفحاصين. وحدد العديد من التعليقات ضرورة الاحتفاظ بمجموعة مناسبة من الإدارات الدولية لتلبية الاحتياجات الإقليمية واللغوية المتنوعة لدى المودعين من مختلف الدول.

(ب) ومن بين المجالات المعينة التي اقترحت حتى الآن في التعليقات لينظر فيها الفريق الفرعي المعني بالجودة، تعد المجالات التالية من المجالات الرئيسية التي اقترحت للدراسة:

"1" جودة ونطاق قواعد البيانات والأدوات المتاحة للفاحصين للقيام بالبحث الدولي؛

"2" المؤهلات وعمق واتساق المعارف التقنية وطول خبرات الفاحصين؛

"3" برامج تدريب الفاحصين؛

"4" عوامل بيئة العمل التي تؤثر في الاحتفاظ بالفاحصين؛

"5" تحسين تقييم أنظمة إدارة الجودة في المكاتب؛

"6" تقييم مقابل وطني فعال لنظام إدارة الجودة اللازم على مدى فترة مطولة قبل التعيين؛

"7" تعزيز شروط أنظمة إدارة الجودة (مثل جعل المزيد من التوصيات إلزامية)؛

"8" إعداد استمارة طلب معيارية للتعيين؛

"9" إثبات خبرات المكاتب، عن طريق عدد البحوث المنجزة سنويا مثلا أو المؤشرات المتعلقة بالشكاوى والطعون في القرارات؛

"10" تقييم جودة البحث الوطني؛

"11" توافر الإدارات في إقليم أو إدارات لها مهارات لغوية خاصة.

(ج) وسعيا إلى المضي قدما بأية تغييرات مقترحة على المعايير، أو البت نهائيا بأنه لا يلزم إجراء أي تغيير، سيلزم أن يحدد الفريق الفرعي المعني بالجودة سبل وضع هذه المسائل أو غيرها من المسائل كشروط يمكن تقييمها بطريقة معينة. وسيلزم أي اقتراحات أن:

"1" تتيح درجة جيدة من اليقين للمكاتب المرشحة فيما يتعلق المعايير اللازم استفياؤها؛

"2" تتيح جعل التقييم هادفا، ولكن من الممكن إجراؤه بطريقة عملية تقبلها المكاتب والدول المتعاقدة؛

"3" تتلافى فرض عبء من حيث الوقت أو الجهد، ما يعد عائقا أمام التعيين أكثر منه ضرورة لضمان تطبيق معايير الجودة اللازمة لتقارير البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي؛

"4" تسمح طبيعتها بأن توافق الإدارات الدولية القائمة بتنفيذها، بحسب وجاهتها، فيما يتعلق بالتزامها تجاه الإبلاغ عن أنظمة إدارة الجودة، أو فيما يتعلق بحاجتها الدورية لأن يعاد تعيينها بصفة إدارات دولية.

7. ويرد ملخص مناقشات الفريق الفرعي المعني بالجودة وتوصياته فيما يتعلق بالعمل المقبل في ملخص الرئيس للاجتماع (الفقرات من 46 و51 من المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/22/22، المنقولة في مرفق الوثيقة PCT/WG/8/2) على النحو التالي:

"46. استناداً إلى توصية اجتماع الإدارات الدولية في دورته الحادية والعشرين والتي أقرها الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ناقشت الإدارات شروط الجودة الملائمة التي ينبغي لأي مكتب الوفاء بها كي يخول له التصرف كإدارة دولية وسبل التعبير عن هذه الشروط على نحو أفضل في معايير التعيين.

47. وقامت المناقشات على مجالات محددة اقترح النظر فيها وقُدمت خلال دورات الفريق العامل والفريق الفرعي. وإذا أشارت الإدارات إلى الطبيعة السياسية والحرجة للقضايا المتناولة، اتفقت في هذه المرحلة على عدم ملاءمة النظر في إجراء تعديلات للشروط القائمة الخاصة بالتعيين بصيغتها الواردة في اللائحة التنفيذية. واتفقت الإدارات كذلك على عدم ملاءمة ولا واقعية اقتراح أي مجالات يُنظر فيها قد تتطلب تقييم مباشر لجودة البحث والفحص في أحد المكاتب.

48. واتفقت إدارات على أنه ينبغي تركيز الأنشطة على القضايا الإجرائية المتصلة بالجودة كنطاق اعتماد مكتب يلتمس تعيينه نظاماً لإدارة الجودة وترتيبات الاستعراض الداخلية وفقاً للفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص الدوليين أو النظم البديلة التي يعتمدها المكتب في حال غياب النظام المذكور فيما يخص البحث والفحص الوطنيين

49. وأوصى الفريق الفرعي بضرورة استعراض الفصل 21 الحالي من المبادئ التوجيهية بغية تعزيز الشروط الخاصة بنظم إدارة الجودة ولاسيما من خلال إضفاء طابع إلزامي على الشروط التي تعد مجرد اقتراحات حتى الآن أو من خلال إضافة بعض الشروط قد تكون مفتقدة في النص الحالي. ومن هذا المنطلق، أحاط الفريق الفرعي علماً بأنه بموجب الفقرة (د) من مذكرة التفاهم بشأن إجراءات التعيين على النحو المعتمد في جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2014، لا يعتبر شرط امتلاك نظم عاملة ومماثلة لما يرد في إطار الفصل 21 شرطاً إلزامياً ("محبذ") وأوصى بمراجعة هذا البند بغية إضفاء طابع إلزامي عليه.

50. وأوصى الفريق الفرعي أيضاً، كإجراء ثانٍ متعلق بالجودة، بتقديم المزيد من التفاصيل بشأن استحداث استمارة موحدة لأي طلب تعيين بغية ضمان تغطية جميع قضايا الجودة الهامة في أي طلب تعيين.

51. وأوصى الفريق الفرعي كذلك بأن يتولى المكتب الدولي توجيه وضع الاقتراحات بشأن القضايا المبينة في الفقرتين 49 و50 أعلاه وإن أشارت إلى الفائدة البالغة التي ستعود على العمل في هذا المجال من خلال الإسهامات النشطة للإدارات.

52. وبعد مناقشات، أكد الفريق الفرعي مجدداً أن أية شروط محتملة جديدة تتعلق بقضية الجودة ستنطبق على الإدارات القائمة (باعتماد التدابير الانتقالية اللازمة عند الاقتضاء) والمكاتب التي تطلب التعيين، بما يتماشى مع المناقشات بشأن هذه القضية في الدورة الحادية والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية ومناقشات الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في دورته السابعة.

53. ورداً على طلبٍ، أكد المكتب الدولي أن أية شروط جديدة تتعلق بالجودة لن تنطبق إلا على بعد موافقة جميع الدول الأعضاء عليه؛ وأن الشروط الراهنة ستظل سارية بالنسبة إلى أي مكتب يطلب التعيين إلى أن تدخل أية شروط جديدة حيز النفاذ."

8. وأيد اجتماع الإدارات الدولية بعد ذلك التوصيات الواردة في الفقرات من 49 إلى 51 في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في طوكيو في فبراير 2015 (انظر الفقرة 13 من الوثيقة PCT/MIA/22/22، المنقولة في مرفق الوثيقة PCT/WG/8/2).

9. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علما بمستجدات المناقشات الجارية في الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية (PCT/MIA)، وفي اجتماع الإدارات الدولية نفسه، حول الجوانب المتعلقة بالجودة في معايير تعيين الإدارات الدولية، وخاصة توصيات الفريق الفرعي المعني بالجودة الواردة في الفقرة 7 أعلاه.

[نهاية الوثيقة]